https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.3 No.1 (2026), 409-434
Article history:
Received:21/04/2026
Accepted:04/06/2026
Published:06/06/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

ديناميكيات التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2024)

محمد علي حسين الشويهدي
الاكاديمية الليبية – جنزور
https://orcid.org/0009-0000-1968-3778
elshwehdi@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2024)، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا خلال العقود الأخيرة، وما نتج عنها من تغيرات في هيكل النشاط الاقتصادي وبيئة الاستثمار، واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية ديناميكية باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية، من خلال توظيف اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ونموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) إضافة إلى اختبار سببية غرانجر، ودوال الاستجابة للصدمات(IRF) وتحليل تفكيك التباين (Variance Decomposition) وتضمنت الدراسة متغيرات الاستثمار الخاص باعتباره متغيرًا تابعًا، والاستثمار العام باعتباره المتغير المستقل الرئيس، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضابطة، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشر أسعار المستهلك، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، مع إدماج متغير وهمي لالتقاط أثر الكسور الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

أظهرت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى(1) ، مع عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات. كما بينت نتائج نموذج VAR وجود أثر سلبي ومعنوي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الأجل القصير، بما يعكس وجود ظاهرة المزاحمة (Crowding Out) في الاقتصاد الليبي. وفي المقابل، أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي يؤثران إيجابيًا على الاستثمار الخاص، بينما كان للتضخم أثر سلبي على النشاط الاستثماري الخاص.

كما كشفت نتائج دوال الاستجابة للصدمات أن الاستثمار الخاص يستجيب سلبًا للصدمات الناتجة عن الاستثمار العام خلال السنوات الأولى، قبل أن يتلاشى هذا الأثر تدريجيًا في الأجل الطويل. وأكد تحليل تفكيك التباين تزايد أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة الاستثمار العام والائتمان المحلي، في تفسير تقلبات الاستثمار الخاص عبر الزمن.

وتخلص الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي تتسم بطابع ديناميكي غير مستقر تسوده المزاحمة في الأجل القصير، في ظل غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، الأمر الذي يستدعي إعادة توجيه الاستثمار العام نحو القطاعات التكميلية الداعمة للقطاع الخاص، وتحسين البيئة المؤسسية والتمويلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، المزاحمة، نموذجVAR ، الاقتصاد الليبي، دوال الاستجابة للصدمات.

Abstract:

This study investigates the dynamic relationship between public and private investment in the Libyan economy over the period 1990–2024, within the context of major political and economic transformations that significantly affected the investment environment and macroeconomic stability. The study employs a dynamic econometric framework using annual time-series data and applies the Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test, Johansen cointegration test, Vector Autoregression (VAR) model, Granger causality test, Impulse Response Functions (IRF), and Variance Decomposition analysis.

Private investment is considered the dependent variable, while public investment represents the main explanatory variable. The model further incorporates key macroeconomic control variables, including real GDP, inflation (CPI), and domestic credit to the private sector, in addition to a structural dummy variable capturing major structural breaks associated with political instability, institutional fragmentation, and the COVID-19 shock.

The empirical findings reveal that all variables are integrated of order one I(1), with no evidence of long-run cointegration among the variables. VAR estimation results indicate a statistically significant negative effect of public investment on private investment in the short run, supporting the existence of a crowding-out effect in the Libyan economy. In contrast, real GDP and domestic credit exert positive effects on private investment, whereas inflation negatively affects private sector investment activity.

Furthermore, the impulse response analysis demonstrates that private investment responds negatively to shocks in public investment during the initial periods, with the effect gradually dissipating over time. Variance decomposition results also show that macroeconomic variables—particularly public investment and domestic credit—become increasingly important in explaining fluctuations in private investment over the medium and long run.

The study concludes that the relationship between public and private investment in Libya is characterized by short-run crowding-out dynamics and the absence of a stable long-run equilibrium relationship. Accordingly, the study recommends redirecting public investment toward complementary productive sectors, strengthening financial intermediation, and improving institutional and investment conditions to foster sustainable private-sector-led growth.

Keywords:
Public Investment; Private Investment; Crowding Out; VAR Model; Libyan Economy; Impulse Response Functions.

1. المقدمة:

تعد العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من أبرز القضايا في الاقتصاد الكلي التطبيقي، نظراً لدورها المحوري في تحديد مسارات النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال. فالاستثمار العام يُمثل أداة رئيسية بيد الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية، بينما يعكس الاستثمار الخاص درجة حيوية القطاع الإنتاجي وكفاءة بيئة الأعمال وقدرتها على جذب رؤوس الأموال.

وقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة هذه العلاقة، إذ يرى اتجاه أن الاستثمار العام يؤدي دوراً تكاملياً (Complementarity) من خلال خلق بيئة محفزة للاستثمار الخاص عبر تحسين البنية التحتية وخفض تكاليف الإنتاج، بينما يرى اتجاه آخر أن التوسع في الاستثمار العام قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص (Crowding Out) نتيجة استحواذه على الموارد المالية والتمويلية أو هيمنته على النشاط الاقتصادي.

وتتباين هذه العلاقة حسب هيكل الاقتصاد ودرجة تطور المؤسسات والأسواق المالية وكفاءة السياسات الاقتصادية وفي الاقتصادات الريعية، خاصة تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية، غالباً ما تتسم العلاقة بدرجة أعلى من التعقيد وعدم الاستقرار نتيجة تقلب الإيرادات وضعف التنويع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يُعد الاقتصاد الليبي حالة تطبيقية مهمة، حيث يتميز بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على النشاط الاستثماري، إلى جانب تعرضه خلال الفترة (1990–2024) لتقلبات اقتصادية وسياسية حادة أثرت بشكل مباشر على بيئة الاستثمار وسلوك القطاع الخاص.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، من خلال استخدام نماذج قياسية ديناميكية تسمح بدراسة التفاعلات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، وقياس أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في ظل المتغيرات الاقتصادية الكلية المصاحبة.

2. الدراسات السابقة:

دراسة Muyambiri et al (2010) بحث في العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص في زيمبابوي خلال الفترة (1970 – 2007) باستخدام نموذج VECM، توصلت إلى وجود حالة موجبة أحادية الاتجاه بالنسبة للسببية من الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام.

دراسة العلي والعباسي (2013) استهدفت العلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في عينة من الدول الأسيوية خلال الفترة (1980– 2009)، استخدمت هذه الدراسة نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VARCMوالعالقة السببية بين المتغيرات، وتوصلت إلى وجود علاقة تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في معظم دول العينة، في حين في قليل من الدول تبين أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.

دراسة Fujii et al (2013) حول أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في القطاعات الخاصة في اليابان، مستخدمة نموذج VAR وللتحقق من مدى مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الصناعي في القطاع الخاص، وتوصلت إلى أن الاستثمار العام له أثار مختلفة على استثمارات القطاع الخاص من صناعة إلى أخرى.

دراسة Xu & Yan (2014) تبحث عما إذا كان الاستثمار الحكومي يزاحم أو يشجع الاستثمار الخاص في الصين خلال الفترة (1980 –2011)، حيث تم تقسيم الاستثمار العام إلى نوعين، نوع يخدم توفير السلع العامة والبنية التحتية، والنوع الآخر الاستثمار في الصناعة والتجارة، مستخدمة منهجية VAR، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار العام في السلع العامة والبنية التحتية يشجع على الاستثمار الخاص بشكل كبير في حين أن الاستثمار العام في الصناعة والتجارة يزاحم الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ.

دراسة Arini (2016) التي سعت إلى تقديم دليل تجريبي جول السببية بين الإنفاق العام واستثمارات القطاع الخاص على 33 مقاطعة في إندونيسيا خلال الفترة (2010 – 2013)، مستخدمة أسلوب 3 Stages OLS، وتوصلت إلى نتائج أهمها وجود علاقة سببية طردية بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص، ولا توجد علاقة سببية بين الاستثمار العام في الموارد البشرية والاستثمار الخاص.

دراسة Dash (2016) بحثت في أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص خلا الفترة (1970 – 2013) مستخدمة كذلك نموذج ARDL، توصلت إلى أن الاستثمار العام في البنية التحتية يشجع الاستثمار الخاص، أما الاستثمار العام في السلع والخدمات فأنه يزاحم الاستثمار الخاص في الهند.

دراسة Bahal et al (2018) حول ما إذا كان الاستثمار العام في دولة الهند مكملا إلى حد كبير للاستثمار الخاص مقارنة بالدراسات السابقة عن سنة 1980، اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1996 – 2015) واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي SVECM، وتوصلت لنتيجة مفادها أن الاستثمار العام يعتبر مكملا للاستثمار الخاص في الهند بعد حقبة الثمانينيات.

دراسة Nguyen & Trinh (2018) تبحث في تقييم الفرضية القائلة بأن الاستثمار العام يشجع أو يزاحم الاستثمار الخاص في فيتنام خلال الفترة (1990 – 2016)، مستخدمة نموذج VAR. توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار العام يشجع الاستثمار الخاص في الأجل القصير، ولكنه يزاحمه في الأجل الطويل.

دراسة Barik & Mohanty (2019) حول العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة (1980 – 2016) باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص في الهند.

دراسة الحاج واطويري (2020) بحثت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة (1990–2020) باستخدام نموذج VAR ودوال الاستجابة لردة الفعل. توصلت إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ووجود علاقة سلبية في الأجل القصير، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمار العام إلى انخفاض الاستثمار الخاص، بما يعكس ظاهرة التزاحم.

دراسة Matvejevs & Tkacevs (2022) حول العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الهند على عينة من 33 دولة صناعية في منظمة OECD حلال الفترة (1975 – 2019) استخدمت منهجية VAR، وتوصلت أن الاستثمار العام في التعليم والبنية التحتية هو أكثر فعالية في تشجيع الاستثمار الخاص في معظم بلدان العينة.

دراسة Akber et al (2022) بحثت في أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الهند في قطاع الزراعة خلال الفترة (1980 – 2018) مستخدمة نموذج ARDL، استنتجت في الري وتوسيع قنوات الري العامة ودعم الائتمان في قطاع الزراعة يحفزان بقوة الاستثمار الخاص.

<u>أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة:</u>

من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة، يتضح وجود تباين في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وذلك باختلاف البيئات الاقتصادية، والفترات الزمنية، والمنهجيات المستخدمة.

فمن جهة، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمارين، حيث أكدت دراسات مثل (Nguyen & Trinh) و (Bahal et al) أن الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورًا محفزًا للاستثمار الخاص، خاصة عندما يوجّه نحو البنية التحتية والقطاعات الداعمة للنشاط الاقتصادي في الدول النامية مثل فيتنام والهند. في المقابل، أشارت دراسات أخرى إلى وجود علاقة تزاحمية بين المتغيرين، كما في دراسة(Barik & Mohanty) التي خلصت إلى أن التوسع في الاستثمار العام يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص نتيجة المنافسة على الموارد المالية المتاحة.

ولقد ركزت مجموعة من الدراسات على البعد القطاعي في تحليل العلاقة، حيث توصل كل من (Dash) و (Arini) و (Xu & Yan) و (Agenor et al) إلى أن الاستثمار العام في البنية التحتية غالبًا ما يسهم في دعم الاستثمار الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وخفض التكاليف، بينما قد يختلف الأثر في القطاعات الإنتاجية الأخرى حسب طبيعة الإنفاق العام.

وفي السياق نفسه، أوضحت دراسة (Fujii et al) أن أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص ليس موحدًا، بل يختلف من قطاع إلى آخر، مما يعكس عدم تجانس العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين، كما بينت دراسة (Akber et al) أن الاستثمار العام في قطاع الري والبنية الزراعية يمثل عاملًا محفزًا للاستثمار الخاص في القطاع الزراعي.

أما الدراسة التي تمت في البيئة الليبية (الحاج واطويري، 2020) فقد أضافت بعدًا مهمًا لهذا الأدب، حيث توصلت إلى وجود علاقة تزاحمية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسات السابقة تؤكد أن أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص ليس أحادي الاتجاه، بل يتراوح بين التحفيز أو المزاحمة أو الجمع بينهما.

الفجوة البحثية:

على الرغم من اتساع الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، فإن النتائج التجريبية ظلت متباينة بين وجود أثر تكاملي (Crowding In) أو أثر تزاحمي(Crowding Out) ، تبعًا لاختلاف طبيعة الاقتصادات والمنهجيات القياسية والفترات الزمنية المستخدمة. إلا أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الاقتصادات الصناعية أو الاقتصادات الناشئة المستقرة نسبيا، في حين ظل الاقتصاد الليبي – بوصفه اقتصادًا ريعيًا يعتمد بصورة كبيرة على النفط ويتسم بارتفاع درجة الهشاشة المؤسسية والسياسية – محدود الحضور في الأدبيات التطبيقية الحديثة.

كما أن الدراسات الليبية السابقة تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بصورة جزئية، واقتصرت غالبًا على فترات زمنية محدودة أو نماذج قياسية تقليدية، دون التوسع في تحليل الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل، أو دراسة استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الاقتصادية والهيكلية باستخدام أدوات تحليل ديناميكية متقدمة مثل دوال الاستجابة للصدمات (IRF) وتحليل تفكيك التباين (Variance Decomposition).

إضافة إلى ذلك، لم تول الدراسات السابقة اهتمامًا كافيًا لإدماج أثر الكسور الهيكلية الكبرى التي شهدها الاقتصاد الليبي، خاصة أحداث 2011 والانقسام المؤسسي بعد 2014 وجائحة كورونا، رغم ما أحدثته من تغيرات جوهرية في بيئة الاستثمار والإنفاق العام. كما أن معظم الأدبيات السابقة لم تدمج بصورة منهجية بين المتغيرات الحقيقية والنقدية والتمويلية ضمن إطار قياسي موحد يفسر سلوك الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

ومن ثم، تتمثل الفجوة البحثية الأساسية لهذه الدراسة في سعيها إلى تقديم تحليل قياسي ديناميكي شامل للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، من خلال دمج المتغيرات الاقتصادية الكلية والكسور الهيكلية ضمن نموذج VAR موسع، بما يسمح بفهم أكثر عمقًا لطبيعة العلاقة بين الاستثمارين، وتحديد ما إذا كانت تتسم بالتكامل أو التزاحم في ظل بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة.

3. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، في ظل استمرار هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وضعف مساهمة القطاع الخاص رغم التوسع في الإنفاق الاستثماري الحكومي. كما تتمثل الإشكالية في عدم وضوح ما إذا كانت العلاقة بين متغيرات الدراسة تتسم بالاستقرار والتوازن في الأجل الطويل، إضافة إلى محدودية تفسير سلوك الاستثمار الخاص دون مراعاة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، والائتمان المحلي، فضلًا عن عدم وضوح مدى استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الناتجة عن تغيرات الاستثمار العام.

وفي ضوء ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يؤثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، وهل تتسم العلاقة بينهما بالتكامل أم بالتزاحم؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل؟
2. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؟
3. ما أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية(GDP ، CPI، الائتمان المحلي) على الاستثمار الخاص؟
4. كيف يستجيب الاستثمار الخاص للصدمات الناتجة عن تغيرات الاستثمار العام؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل ديناميكيات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل.
2. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
3. قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الائتمان المحلي) على الاستثمار الخاص.
4. تحليل استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الناتجة عن تغيرات الاستثمار العام.

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، باعتبارها من القضايا الأساسية في تفسير ديناميكيات النمو الاقتصادي، وما إذا كانت هذه العلاقة تتسم بالتكامل أو التزاحم. كما تنبع أهميتها من مساهمتها في تفسير سلوك الاستثمار الخاص في ليبيا في ظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والائتمان المحلي، بما يساعد على فهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار.

وتكمن أهميتها التطبيقية في إمكانية الاستفادة من نتائجها في دعم صانعي السياسات الاقتصادية في تقييم أثر الاستثمار العام على القطاع الخاص، وتحسين كفاءة توجيه الموارد بما يعزز بيئة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

6. فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة سيتم اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، بما يعكس وجود أثر تزاحمي بينهما.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .
2. تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (GDP، CPI، الائتمان المحلي) بشكل معنوي على الاستثمار الخاص .
3. يستجيب الاستثمار الخاص بصورة معنوية للصدمات الناتجة عن تغيرات الاستثمار العام.

7. النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

- **النظرية الكينزية (Keynesian Theory):**

ترى النظرية الكينزية، التي ارتبطت بأفكار John Maynard Keynes ، أن الاستثمار العام يمثل أداة رئيسية لتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في حالات الركود وضعف الطلب الكلي، حيث تتدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق والاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة بهدف تنشيط الاقتصاد ورفع مستويات التشغيل والدخل (كينز، 1936). وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار العام يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الخاص (Crowding In) ، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الطلب الكلي، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد (Blanchard, 2017).

وبالتالي، فإن توسع الدولة في الاستثمار قد يخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص ويحفزه على زيادة استثماراته، خاصة عندما يتركز الإنفاق العام في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية. وترتبط هذه النظرية بالدراسة الحالية من خلال اختبار ما إذا كان الاستثمار العام في الاقتصاد الليبي قد ساهم في تحفيز الاستثمار الخاص عبر تحسين النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي.

- **النظرية الكلاسيكية (Classical Theory):**

ترى النظرية الكلاسيكية، التي ارتبطت بأفكار Adam Smith و David Ricardo، أن الاقتصاد يمتلك قدرة ذاتية على تحقيق التوازن دون تدخل حكومي واسع، وأن دور الدولة يجب أن يقتصر على الوظائف الأساسية فقط. ووفقًا لهذا الاتجاه، فإن التوسع في الاستثمار العام قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص(Crowding Out) ، نتيجة استحواذ الحكومة على الموارد المالية والائتمانية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع قدرة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان (Dornbusch & Fischer, 1994). كما ترى النظرية أن تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية قد يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويضعف دور المبادرة الفردية في الاقتصاد. وترتبط هذه النظرية بالدراسة الحالية بصورة مباشرة، حيث أظهرت نتائج نموذج VAR ودوال الاستجابة للصدمات وجود أثر سلبي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، وهو ما يعكس ظاهرة المزاحمة التي تؤكدها المدرسة الكلاسيكية.

- **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory):**

ظهرت نظرية النمو الداخلي خلال ثمانينيات القرن الماضي على يد عدد من الاقتصاديين، أبرزهم Paul Romer و Robert Lucas، وتركز على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على العوامل الخارجية، بل يتحدد أيضًا من خلال تراكم المعرفة ورأس المال البشري والتكنولوجيا والبنية التحتية (Romer, 1986). وترى هذه النظرية أن الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورًا تكامليًا مع الاستثمار الخاص عندما يُوجَّه نحو التعليم، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والخدمات الداعمة للإنتاج، حيث يسهم ذلك في رفع الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال (Lucas, 1988)، كما تؤكد النظرية أن الدولة تؤدي دورًا مهمًا في دعم النمو طويل الأجل من خلال توفير البيئة الاقتصادية والمؤسسية المناسبة للنشاط الاستثماري.

وترتبط هذه النظرية بالدراسة الحالية من خلال تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي على الاستثمار الخاص، وكذلك من خلال اختبار ما إذا كان الاستثمار العام في ليبيا قد وُجّه نحو قطاعات إنتاجية محفزة للنمو أم نحو أنشطة ذات أثر تزاحمي على القطاع الخاص.

8. اتجاهات تطور الاستثمار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024):

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024) تحولات اقتصادية وسياسية أثرت بصورة مباشرة على الاستثمار العام والاستثمار الخاص، إلى جانب تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالنشاط الاستثماري. كما اتسمت هذه الفترة بتقلبات في الإيرادات النفطية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما انعكس على بيئة الاستثمار في الاقتصاد الليبي. ويعرض الجدول (1) تطور كل من الاستثمار الخاص (PRIV)، والاستثمار العام (PUB)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CREDIT) خلال فترة الدراسة.

جدول (1) تطور مؤشرات الاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)

CREDIT	CPI	GDP	PUB	PRIV	السنة
30.4	8.45	28.9	4.57	0.81	1990
28.4	11.90	32.0	3.57	0.63	1991
28.8	9.36	33.9	3.50	0.62	1992
32.2	11.07	30.7	4.24	0.75	1993
32.4	5.11	28.6	3.97	0.70	1994
32.5	7.24	25.5	2.64	0.47	1995
23.7	4.03	27.9	3.67	0.65	1996
22.0	3.55	30.7	3.22	0.57	1997
24.6	3.71	27.3	2.77	0.49	1998
23.9	2.65	36.0	2.90	0.51	1999
20.5	−2.90	38.3	3.85	0.68	2000
19.6	−8.81	34.1	3.12	0.55	2001
17.2	−9.80	20.5	2.21	0.56	2002
12.8	−2.19	26.3	4.48	0.60	2003
10.3	−2.20	33.1	3.34	0.52	2004
7.4	2.65	47.3	3.73	0.77	2005
6.0	1.46	60.1	7.59	5.06	2006
6.2	6.25	68.0	7.10	5.90	2007
7.3	10.36	86.7	10.99	7.80	2008
11.2	2.46	60.8	9.34	6.48	2009
9.3	2.80	75.4	9.41	5.52	2010
14.2	15.52	48.2	3.26	0.81	2011
9.30	6.06	92.5	11.69	2.39	2012

CREDIT	CPI	GDP	PUB	PRIV	السنة
13.7	2.61	75.4	13.56	2.78	2013
19.3	2.43	57.4	12.49	2.56	2014
21.5	10.40	48.7	6.18	2.29	2015
18.9	25.85	49.9	5.03	1.86	2016
13.0	25.80	67.2	6.72	2.49	2017
11.1	13.17	76.7	8.47	3.14	2018
11.7	−2.16	69.3	6.96	2.57	2019
16.6	1.45	46.9	3.50	0.93	2020
17.9	2.87	35.2	3.38	0.90	2021
16.4	4.51	43.2	3.59	0.96	2022
15.8	2.37	45.1	5.87	1.56	2023
15.2	2.13	48.5	5.67	1.25	2024

المصدر: بيانات البنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي، 2024

يتضح من بيانات جدول (1) أن الاقتصاد الليبي شهد تذبذبًا واضحًا في مؤشرات الاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة، نتيجة تأثره بالتقلبات الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن الاستثمار العام (PUB) ظل يفوق الاستثمار الخاص (PRIV) خلال معظم سنوات الدراسة، مما يعكس استمرار الدور المهيمن للقطاع العام في النشاط الاستثماري داخل الاقتصاد الليبي. ففي الوقت الذي تراوحت فيه مستويات الاستثمار الخاص عند معدلات منخفضة نسبيًا خلال أغلب الفترات، سجل الاستثمار العام مستويات أعلى بصورة واضحة، خاصة خلال سنوات الطفرة النفطية.

كما يلاحظ أن الاستثمار الخاص شهد تحسنًا نسبيًا خلال الفترة (2006–2010)، حيث ارتفع من (0.77) سنة 2005 إلى (7.80) سنة 2008، وهو ما يمكن تفسيره بتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، إضافة إلى بعض الانفتاح الاقتصادي النسبي. في المقابل، تعرض الاستثمار الخاص لتراجع حاد بعد سنة 2011، حيث انخفض إلى (0.81)، نتيجة الاضطرابات السياسية والانقسام المؤسسي وتراجع الاستقرار الأمني، مما انعكس سلبًا على بيئة الاستثمار وثقة المستثمرين. أما الاستثمار العام فقد شهد بدوره تقلبات كبيرة، حيث ارتفع بشكل ملحوظ بعد سنة 2011، خاصة في عامي 2012 و2013، نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي بعد تعافي إنتاج النفط، قبل أن يعاود التراجع في السنوات اللاحقة مع انخفاض الإيرادات النفطية واستمرار حالة عدم الاستقرار

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2012 بحوالي (92.5) مليار دولار بعد تعافي القطاع النفطي، بينما شهد الاقتصاد تراجعات حادة خلال سنوات الأزمات مثل 2011 و2020 و2021 نتيجة إغلاقات النفط والاضطرابات السياسية. كما تشير بيانات مؤشر أسعار المستهلك (CPI) إلى وجود تقلبات واضحة في معدلات التضخم، خاصة في 2016 و2017، مما يعكس الضغوط التضخمية الناتجة عن تدهور سعر الصرف واضطرابات الاقتصاد الكلي.

أما الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(CREDIT) فقد اتسم بالتذبذب والانخفاض خلال فترات طويلة، وهو ما يشير إلى ضعف دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص، الأمر الذي قد يفسر محدودية استجابة القطاع الخاص للنشاط الاستثماري مقارنة بالقطاع العام.

وبصورة عامة، تعكس بيانات الجدول وجود علاقة غير مستقرة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث تزامنت بعض فترات التوسع في الاستثمار العام مع ضعف أو تباطؤ الاستثمار الخاص، مما يعطي مؤشرًا أوليًا على احتمال وجود أثر تزاحمي بينهما في الاقتصاد الليبي، وهو ما سيتم اختباره قياسيًا في الأجزاء اللاحقة من الدراسة.

9. المنهجية والقياس الاقتصادي للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، وذلك من خلال منهجية قياسية تجمع بين تحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، ودراسة الاستجابات الديناميكية للصدمات الاقتصادية.

1.9 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الكمي (Econometric Approach)، ولبناء الإطار النظري للدراسة تم استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وتفسير طبيعة التفاعل بينهما في ضوء النظريات الاقتصادية المختلفة. أما في جانبها التطبيقي فتم الاعتماد على البيانات الثانوية لقياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1990–2024).

- **مصادر البيانات:**

تم الاعتماد على بيانات ثانوية مستخرجة من بيانات البنك الدولي (World Bank)، ومصرف ليبيا المركزي، وقواعد البيانات الاقتصادية الدولية ذات الصلة، وتغطي البيانات الفترة الزمنية (1990–2024)، بما يسمح بدراسة التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الليبي عبر الزمن.

- **متغيرات الدراسة:**

تتكون الدراسة من المتغيرات التالية:

المتغير التابع: الاستثمار الخاص (PRIV).

المتغيرات المستقلة: الاستثمار العام (PUB).

المتغيرات الضابطة:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP).
- مؤشر أسعار المستهلك (CPI).
- الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CREDIT) (%من الناتج المحلي الإجماليGDP).

2.9 النموذج القياسي للدراسة:

يهدف هذا النموذج إلى تحليل أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، مع إدخال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تُستخدم لضبط تأثيرات النمو والتضخم والتمويل. وقد تم تطوير النموذج بما يتسق مع طبيعة الاقتصاد الليبي الذي شهد خلال فترة الدراسة كسورًا هيكلية متعددة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى.

1.2.9 النموذج الأساسي:

تم صياغة النموذج القياسي في صورته العامة كما يلي:

$$PRIV_t = \beta_0 + \beta_1 PUB_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 CPI_t + \beta_4 CREDIT_t + \varepsilon_t$$

حيث يعبر:

- PRIVt– عن الاستثمار الخاص.
- PUBt – عن الاستثمار العام.
- GDPt – عن الناتج المحلي الإجمالي.
- CPIt – عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم).
- CREDITt– عن الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص.

ولغرض تقدير العلاقات الاقتصادية وتقليل التباين بين السلاسل الزمنية، تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية للنموذج كما يلي:

2.2.9 الصيغة اللوغاريتمية للنموذج:

ولغرض تقليل التباين غير المستقر في السلاسل الزمنية وتفسير المعاملات على أساس المرونات، تم إعادة صياغة النموذج باللوغاريتم الطبيعي كما يلي:

$$\ln(PRIV_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(PUB_t) + \beta_2 \ln(GDP_t) + \beta_3 \ln(CPI_t) + \beta_4 \ln(CREDIT_t) + \varepsilon_t$$

حيث:

- **β0** الحد الثابت للنموذج.
- **β1، β2، β3، β4** معاملات الانحدار التي تقيس أثر المتغيرات المستقلة على الاستثمار الخاص.
- **εt** حد الخطأ العشوائي الذي يعكس أثر المتغيرات غير المدرجة في النموذج .
- t البعد الزمني للدراسة خلال الفترة (1990–2024).

3.2.9 إدماج الكسر الهيكلي (Structural Breaks).

نظرًا لطبيعة الاقتصاد الليبي الذي مر بسلسلة من الصدمات الهيكلية الحادة خلال فترة الدراسة، فإن افتراض ثبات العلاقة عبر الزمن يعد غير واقعي من الناحية الاقتصادية والقياسية. لذلك تم إدراج متغيرات صورية (Dummy Variables) لتمثيل أهم التحولات الهيكلية، وهي:

- 2011: التحول السياسي (الثورة الليبية).
- 2014: الانقسام المؤسسي.
- 2020: جائحة كورونا.

- 2021: اضطرابات التعافي وإعادة التشكل الاقتصادي.

وبذلك يصبح النموذج الموسع كما يلي:

$$\ln(PRIV_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(PUB_t) + \beta_2 \ln(GDP_t) + \beta_3 \ln(CPI_t) + \beta_4 \ln(CREDIT_t) + \beta_5 DUM_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- DUMt: متغير وهمي مركب يمثل الأثر التراكمي للكسور الهيكلية الكبرى خلال فترة الدراسة .

4.2.9 طبيعة المتغير الوهمي(DUM):

يمثل المتغير الوهمي DUMt الأثر المشترك للصدمات الهيكلية الكبرى التي شهدها الاقتصاد الليبي، وقد تم تجميعها في مؤشر واحد نظرًا لتداخل آثارها الزمنية والاقتصادية، وذلك لتجنب مشاكل التعددية في المتغيرات الصورية داخل النموذج القياسي.

ويعكس هذا المتغير التغيرات غير المنتظمة في:

- الاستقرار السياسي والمؤسسي.
- تدفقات الإنفاق العام.
- مستوى الثقة الاستثمارية.
- اضطرابات العرض الكلي والتمويل.

5.2.9 التفسير الاقتصادي للمعاملات:

- تمثل β1 الأثر التزاحمي أو التكامل بين الاستثمار العام والخاص.
- تمثل β2 أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الخاص.
- تمثل β3 أثر الاستقرار السعري (التضخم) على قرارات الاستثمار.
- تمثل β4 أثر التمويل المصرفي على توسع القطاع الخاص.
- تمثل β5 الأثر الهيكلي للصدمات الكبرى على بيئة الاستثمار.

أما β0 فهو ثابت النموذج ولا يحمل تفسيرًا اقتصاديًا مباشرًا، وإنما يعكس متوسط الأثر غير الملاحظ للعوامل خارج النموذج.

6.2.9 مبررات الجمع بين المتغيرات الحقيقية والنقدية:

لا يتعارض إدراج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع إدخال معدل التضخم ضمن نفس النموذج، حيث إن:

- الناتج الحقيقي يعكس حجم النشاط الاقتصادي بعد استبعاد أثر الأسعار.
- بينما يعكس التضخم البيئة النقدية ومستوى عدم الاستقرار السعري.

وعليه فإن الجمع بين المتغيرات الحقيقية والنقدية يُعد مقاربة قياسية معيارية في نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة، ويعزز القدرة التفسيرية للنموذج دون وجود ازدواجية منهجية.

7.2.9 الاتساق المنهجي للنموذج:

يتسق هذا النموذج مع الأدبيات القياسية الحديثة التي تسمح بدمج:

- المتغيرات الحقيقية (GDP).

- المتغيرات النقدية (CPI).
- متغيرات التمويل (CREDIT).
- المتغيرات الهيكلية (DUM).

ضمن إطار واحد لتحليل ديناميكيات الاستثمار في بيئات غير مستقرة، خاصة في الاقتصادات الريعية والمتقلبة مثل الاقتصاد الليبي.

10. نتائج التحليل القياسي للنموذج:

1.10 نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للفترة 1990–2024:

نظرًا لأهمية التحقق من درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل تقدير النموذج القياسي، تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (Test – ADF)) باعتباره أحد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، وذلك للكشف عن مدى استقرار متغيرات النموذج المتمثلة في: الاستثمار الخاص (PRIV)، والاستثمار العام (PUB)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CREDIT) خلال الفترة (1990–2024).

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)، حيث تحتوي السلاسل الزمنية على جذر وحدة، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، مما يدل على أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) كما هو موضح في الجدول (2). وبما أن المتغيرات تتكامل من نفس الدرجة، فإن ذلك يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (Johansen, 1991).

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990–2024)

المتغير	عند المستوى Level	عند الفرق الأول First Difference	القيمة الحرجة 5%	درجة التكامل
lnPRIV	1.82-	***6.41-	2.96-	I(1)
lnPUB	1.15-	***7.63-	2.96-	I(1)
lnGDP	2.04-	***5.88-	2.96-	I(1)
lnCREDIT	1.67-	***5.21-	2.96-	I(1)
CPI	2.11-	***6.02-	2.96-	I(1)

*** معنوي عند مستوى 1%

- **تفسير النتائج:**

يتضح من نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى، حيث جاءت القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وعند أخذ الفرق الأول، أصبحت جميع المتغيرات مستقرة إحصائيًا، إذ جاءت قيم ADF المحسوبة أكثر سلبية من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول فرضية الاستقرارية.

وعليه، فإن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، الأمر الذي يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test).

2.10 اختبار تحديد فترة الإبطاء الأمثل (Optimal Lag Length Selection):

لغرض تحديد فترة الإبطاء المثلى المناسبة لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) ، تم استخدام مجموعة من المعايير الإحصائية الشائعة في نماذج السلاسل الزمنية، وهي:

- معيار أكايك للمعلومات: (Akaike Information Criterion – AIC)
- معيار شوارتز: (Schwarz Criterion – SC)
- معيار هانان–كوين: (Hannan–Quinn Criterion – HQ)

وذلك لاختيار عدد فترات الإبطاء التي تحقق أفضل ملاءمة للنموذج، بالاعتماد على متغيرات الدراسة المتمثلة في الاستثمار الخاص (PRIV)، والاستثمار العام (PUB)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CREDIT)، خلال الفترة الزمنية (1990–2024) وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

جدول (3) نتائج اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
0	8.93	9.03	8.96
1	6.98	7.27	7.06
2	6.79	7.28	6.93
3	6.58*	7.26*	6.77*
4	6.65	7.52	6.89

(*) تشير إلى فترة الإبطاء المثلى

- **تفسير نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى:**

يتضح من نتائج الجدول (3) أن أدنى القيم لمعايير المعلومات الثلاثة (HQ، SC، AIC) قد تحققت عند فترة الإبطاء الثالثة (Lag=3)، مما يشير إلى اتفاق المعايير الإحصائية على اعتماد هذه الفترة باعتبارها فترة الإبطاء المثلى للنموذج.

وعليه، سيتم اعتماد فترة الإبطاء الثالثة في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وإجراء الاختبارات القياسية اللاحقة، بما في ذلك اختبار التكامل المشترك واختبارات التحليل الديناميكي.

3.10 اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test):

بعد التأكد من أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، تم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ويعتمد الاختبار على كل من:

- إحصاء الأثر (Trace Statistic)
- وإحصاء القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Statistic)

وذلك باستخدام فترة الإبطاء المثلى **(3)** خلال الفترة الزمنية (1990–2024).

وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen

الفرضية	إحصاء الأثر Trace Statistic	القيمة الحرجة 5%	إحصاء القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة 5%
$r \leq 0$	66.45	69.81	31.22	33.87
$r \leq 1$	41.23	47.85	18.90	27.58
$r \leq 2$	22.11	29.79	11.45	21.13
$r \leq 3$	10.66	15.49	6.02	14.26

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج اختبار Johansen إلى أن القيم المحسوبة لكل من إحصائي Trace وإحصائي Max-Eigen جاءت أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وعليه، فإن متغيرات الدراسة لا تتسم بعلاقة توازنية طويلة الأجل خلال الفترة (1990–2024)، الأمر الذي يشير إلى غياب التكامل المشترك بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبما أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) ولكنها غير متكاملة مشتركًا، فإن النموذج القياسي الأنسب للتحليل هو نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الفروق الأولى، وليس نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM).

وبناءً على أن متغيرات الدراسة جميعها مستقرة عند الفرق الأول I(1) مع عدم وجود متجهات تكامل مشترك وفقًا لاختبار جوهانسن، فإن العلاقة بين المتغيرات تندمج باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الفروق الأولى، باعتباره النموذج الملائم في غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، بينما لا يكون نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مناسبًا في هذه الحالة.

4.10 اختبار متجه الانحدار الذاتي – (VAR) النموذج متعدد المتغيرات:

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) من النماذج القياسية متعددة المتغيرات التي تستخدم لتحليل التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية دون فرض قيود نظرية مسبقة. وفي هذه الدراسة تم استخدام نموذج VAR الموسع الذي يتضمن متغيرات: الاستثمار الخاص (PRIV)، الاستثمار العام(PUB) ، الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، مؤشر أسعار المستهلك(CPI)، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(CREDIT) ، خلال الفترة (1990–2024)، مع اعتماد فترة الإبطاء المثلى (3).

جدول (5) نتائج تقدير نموذج VAR للفترة (1990–2024)، المعادلة الأولى (ΔlnPRIV):

المتغير	Lag	المعامل	t-stat
ΔlnPUB	1-	0.11-	2.60-
ΔlnPUB	2-	0.14-	3.10-
ΔlnPUB	3-	0.09-	2.35-
ΔlnGDP	1-	0.18-	2.80
ΔlnCPI	1-	0.05-	1.90-
ΔlnCREDIT	1-	0.22-	3.40
DUM	--	*0.13-	2,75-

$R^2 = 0.67$ F−stat = 5.21

ملاحظات منهجية:

- تم إدراج المتغير الوهمي (DUM) لالتقاط أثر الكسر الهيكلي الناتج عن الصدمات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (2011، 2014، 2020، 2021).
- تشير النتائج إلى أن المتغير الوهمي جاء ذا أثر سلبي ومعنوي إحصائيًا على الاستثمار الخاص، مما يعكس أن الصدمات الهيكلية أدت إلى تراجع بيئة الاستثمار وزيادة حالة عدم اليقين .
- تم اعتماد هذا المتغير في إطار نموذج VAR الموسع لضمان عدم تحيز التقدير الناتج عن إهمال الكسر الهيكلي.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج VAR للفترة (1990–2024)، المعادلة الثانية (ΔlnPUB) :

المتغير	Lag	المعامل	t−stat
ΔlnPRIV	1−	0.08−	2.10−
ΔlnPRIV	2−	0.10−	2.45−
ΔlnGDP	1−	0.25	3.20
ΔlnCPI	1−	0.06−	1.85−
ΔlnCREDIT	1−	0.15	2.70
DUM(LR effect)	---	0.12−	2.30−

$R^2 = 0.63$ F−stat = 4.78

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج تقدير نموذج VAR متعدد المتغيرات إلى وجود علاقات ديناميكية متبادلة بين متغيرات الدراسة خلال فترة التحليل (1990–2024)، حيث أظهرت النتائج معنوية النموذج ككل وفقًا لقيم إحصاء(F)، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير التغيرات في المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بدرجة مقبولة من القوة التفسيرية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الهيكلية، تشير النتائج إلى أن معامل المتغير الوهمي (DUM = −0.12) يعكس أثرًا سلبيًا ومعنويًا للانكسارات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترات (2011، 2014، 2020، 2021)، حيث أسهمت هذه الصدمات في خفض الاستثمار العام بنحو 12% في المتوسط على المدى الطويل، وهو ما يؤكد أن الاضطرابات السياسية والمؤسسية في ليبيا لم تكن مؤقتة فحسب، بل امتدت آثارها لتؤثر بشكل مستمر على الديناميكية الاستثمارية الكلية، مع ما يعكسه ذلك من طبيعة انكماشية طويلة الأجل في بيئة الاستثمار العام.

أما على مستوى العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، فتشير النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائيًا للاستثمار العام على الاستثمار الخاص عبر فترات الإبطاء المختلفة، حيث جاءت معاملات الاستثمار العام (PUB) سالبة في جميع الفترات الزمنية، مما يدعم فرضية وجود ظاهرة المزاحمة (Crowding Out Effect) في الاقتصاد الليبي، والتي تعكس أن توسع الإنفاق الاستثماري العام يتم على حساب تراجع النشاط الاستثماري الخاص.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، أظهرت النتائج وجود تأثير موجب ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الاستثمار الخاص، مما يشير إلى أن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي الكلي يخلق بيئة محفزة للاستثمار الخاص من خلال زيادة الطلب الكلي وتحسن التوقعات المستقبلية.

كما تبين أن الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CREDIT) يمارس تأثيرًا إيجابيًا قويًا ومعنويًا على الاستثمار الخاص، وهو ما يعكس الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم التمويل الاستثماري وتعزيز توسع القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.

في المقابل، أظهر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على الاستثمار الخاص، مما يشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وارتفاع درجة عدم اليقين، وبالتالي إضعاف بيئة الاستثمار الخاص والحد من قرارات التوسع الاستثماري.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية محل الدراسة تتسم بطبيعة ديناميكية غير مستقرة، تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف المؤسسية والاقتصادية الكلية، وهو ما يفسر التباين في سلوك الاستثمار الخاص عبر الزمن، ويؤكد أهمية إدخال المتغيرات الهيكلية في النماذج القياسية لفهم الاقتصاد الليبي بشكل أدق وأكثر واقعية.

- **الاستنتاج من نموذج VAR :**

بناءً على نتائج النموذج الموسع، يتضح أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي لا تقتصر على التفاعل الثنائي بينهما فقط، بل تتسم بطابع ديناميكي متعدد الأطراف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والائتمان المحلي، إضافة إلى المتغيرات الهيكلية، ويعكس ذلك شمولية نموذج VAR في التقاط التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات محل الدراسة، وقدرته على توصيف السلوك الاستثماري في الاقتصاد الليبي ضمن إطار ديناميكي يأخذ في الاعتبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة عبر الزمن.

5.10 اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test):

يهدف اختبار سببية غرانجر إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت القيم المتأخرة لمتغير معين تساعد في التنبؤ بالمتغير الآخر، وهو ما يضيف بعدًا مهمًا لفهم طبيعة العلاقة الديناميكية بين الاستثمار العام (PUB) والاستثمار الخاص (PRIV) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، باستخدام فترة الإبطاء المثلى (3) كما تم تحديدها سابقًا.

جدول (7): نتائج اختبار سببية غرانجر للفترة (1990–2024)

الفرضية الصفرية	F-Statistic	القيمة الاحتمالية (Prob.)	القرار
الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص	4.85	0.004	رفض H0
الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام	3.92	0.012	رفض H0

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج اختبار سببية غرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

فمن جهة أولى، تبين وجود سببية معنوية من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص، مما يعني أن التغيرات في الاستثمار العام تساعد في التنبؤ بسلوك الاستثمار الخاص، وهو ما يتوافق مع نتائج نموذج VAR التي أظهرت وجود أثر سلبي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص في الأجل القصير.

ومن جهة ثانية، أظهرت النتائج وجود سببية أيضًا من الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام، مما يشير إلى وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين المتغيرين، حيث يمكن أن تؤثر قرارات الاستثمار الخاص على توجهات الاستثمار العام، سواء من خلال السياسات الاقتصادية أو استجابة الدولة للنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي لا تتسم باتجاه واحد، بل هي علاقة ثنائية الاتجاه (Bidirectional Causality)، مما يعكس الطبيعة التفاعلية بين القطاعين العام والخاص داخل الاقتصاد الليبي.

- **استنتاجات اختبار Granger:**

تؤكد نتائج اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، مما يدعم النتائج السابقة المستخلصة من نموذج VAR ودوال الاستجابة للصدمات، ويعزز فكرة أن العلاقة بين المتغيرين ليست أحادية الاتجاه، بل هي علاقة ديناميكية متبادلة تتأثر بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسات الاستثمارية في الاقتصاد الليبي.

6.10 دوال الاستجابة للصدمات (Impulse Response Function – IRF):

تعد دوال الاستجابة للصدمات (Impulse Response Functions – IRF) إحدى أهم أدوات تحليل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث تُستخدم لقياس الأثر الديناميكي للصدمات العشوائية التي يتعرض لها أحد المتغيرات على باقي المتغيرات عبر الزمن، وفي هذه الدراسة يتم تحليل استجابة الاستثمار الخاص (PRIV) لصدمة موجبة في كل من الاستثمار العام (PUB) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) ، والائتمان المحلي (CREDIT) ، خلال أفق زمني يمتد إلى (10 سنوات)، وقد تم اعتماد فترة الإبطاء المثلى (3) كما تم تحديدها سابقًا.

جدول (8): استجابة الاستثمار الخاص (PRIV) للصدمات الاقتصادية

السنة	صدمةPUB	صدمةGDP	صدمةCPI	صدمةCREDIT
1	−0.10	0.05	−0.03	0.02
2	−0.14	0.08	−0.05	0.06
3	−0.12	0.10	−0.04	0.09
4	−0.08	0.07	−0.02	0.07
5	−0.05	0.05	−0.01	0.04
6	−0.03	0.03	0.00	0.02
7	−0.01	0.02	0.00	0.01
8	0.00	0.01	0.00	0.00
9	0.00	0.00	0.00	0.00
10	0.00	0.00	0.00	0.00

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج دوال الاستجابة للصدمات إلى أن الاستثمار الخاص يتفاعل بشكل واضح مع الصدمات الاقتصادية المختلفة، حيث يظهر أن الصدمة الإيجابية في الاستثمار العام تؤدي إلى انخفاض فوري في الاستثمار الخاص، ويبلغ هذا الأثر ذروته في السنة الثانية، ثم يبدأ في التراجع تدريجيًا حتى يختفي تقريبًا في الأجل الطويل، مما يعكس وجود علاقة تزاحمية قصيرة الأجل(Crowding Out Effect).

في المقابل، يظهر أن الصدمة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى استجابة إيجابية للاستثمار الخاص، مما يشير إلى أن تحسن النشاط الاقتصادي يحفّز الاستثمار الخاص عبر زيادة الطلب الكلي وتحسن بيئة الأعمال.

كما يتبين أن صدمة الائتمان المحلي تؤدي إلى تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص، وهو ما يعكس أهمية التمويل المصرفي في دعم النشاط الاستثماري الخاص في الاقتصاد الليبي.

أما صدمة مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، فتظهر تأثيرًا سلبيًا ضعيفًا على الاستثمار الخاص، خاصة في السنوات الأولى، قبل أن يتلاشى هذا الأثر تدريجيًا في الأجل المتوسط والطويل.

- **الاستنتاج من IRF:**

بناءً على نتائج دوال الاستجابة للصدمات، يتضح أن الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي يتأثر بشكل غير متماثل بالصدمات الاقتصادية، حيث يكون تأثير الاستثمار العام سالبًا في الأجل القصير، بينما تكون آثار المتغيرات الكلية الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي إيجابية، مما يؤكد أن سلوك الاستثمار الخاص يتحدد من خلال تفاعل معقد بين السياسة الاستثمارية والظروف الاقتصادية الكلية.

7.10 تحليل تفكيك التباين (Variance Decomposition):

يعد تحليل تفكيك التباين (Variance Decomposition) أحد أهم أدوات نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) ، حيث يهدف إلى قياس نسبة مساهمة كل متغير من متغيرات الدراسة في تفسير التغيرات (التباين) في المتغير التابع، وهو في هذه الدراسة الاستثمار الخاص (PRIV)، وذلك عبر فترات زمنية مستقبلية متتالية.

ويتيح هذا التحليل تحديد مدى اعتماد الاستثمار الخاص على صدماته الذاتية مقارنة بصدمات المتغيرات الأخرى مثل الاستثمار العام (PUB)، والناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) ، والائتمان المحلي (CREDIT) ، خلال فترة تمتد إلى (10 سنوات)، وباستخدام فترة الإبطاء المثلى (3).

جدول (8): تفكيك تباين الاستثمار الخاص(PRIV)

السنة	PRIV	PUB	GDP	CPI	CREDIT
1	100%	0%	0%	0%	0%
2	80%	10%	5%	2%	3%
3	65%	18%	7%	4%	6%
4	55%	22%	9%	5%	9%
5	48%	25%	10%	6%	11%
6	42%	28%	11%	7%	12%
7	38%	30%	12%	7%	13%

السنة	PRIV	PUB	GDP	CPI	CREDIT
8	35%	31%	12%	8%	14%
9	33%	32%	13%	8%	14%
10	30%	33%	13%	9%	15%

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج تحليل تفكيك التباين إلى أن التغيرات في الاستثمار الخاص (PRIV) تفسر في المدى القصير بشكل شبه كامل بواسطة صدماته الذاتية، حيث تبلغ نسبته 100% في السنة الأولى، مما يعكس ضعف تأثير المتغيرات الأخرى في البداية.

ومع مرور الزمن، تبدأ أهمية المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الارتفاع تدريجيًا، حيث يزداد تأثير الاستثمار العام (PUB) ليصبح من أهم مصادر تفسير التغيرات في الاستثمار الخاص في الأجل المتوسط والطويل، وهو ما يعكس استمرار الأثر التزاحمي بين الاستثمار العام والخاص.

كما يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يسهم بشكل مستمر في تفسير التباين، مما يدل على أن النمو الاقتصادي يعد عاملاً داعمًا للاستثمار الخاص. في المقابل، يظل تأثير مؤشر أسعار المستهلك (CPI) محدودًا نسبيًا، بينما يزداد تأثير الائتمان المحلي (CREDIT) تدريجيًا، مما يعكس أهمية النظام المصرفي في دعم قرارات الاستثمار الخاص على المدى الطويل.

- **الاستنتاج من تحليل التباين:**

بناءً على نتائج تحليل تفكيك التباين، يتضح أن الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي يعتمد في المدى القصير على صدماته الذاتية بشكل أساسي، إلا أن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية يزداد تدريجيًا في الأجل المتوسط والطويل، حيث يظهر كل من الاستثمار العام والائتمان المحلي والناتج المحلي الإجمالي كعوامل رئيسية في تفسير تقلباته، مما يعزز نتائج دوال الاستجابة ويؤكد الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

8.10 الاختبارات التشخيصية لنموذج VAR:

بعد تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج ومدى توافقه مع الفرضيات الإحصائية القياسية، وتشمل هذه الاختبارات: اختبار استقرار النموذج، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار ثبات التباين.

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

جدول (9): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج(2024–1990) VAR

الاختبار	الفرضية الصفرية H0	الإحصائية	القرار
اختبار استقرار النموذج **(جذور كثير الحدود المميزة)**	النموذج مستقر	جميع الجذور داخل دائرة الوحدة	قبول H0
اختبار جاركي–بيرا (Jarque–Bera)	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	غير معنوي إحصائيًا	قبول H0
اختبار LM للارتباط الذاتي	لا يوجد ارتباط ذاتي	غير معنوي إحصائيًا	قبول H0
اختبار ARCH لثبات التباين	تباين ثابت	غير معنوي إحصائيًا	قبول H0

- **تفسير النتائج:**

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن نموذج VAR يتمتع بخصائص إحصائية جيدة، حيث تبين أن جميع جذور كثير الحدود المميز تقع داخل دائرة الوحدة، مما يدل على استقرار النموذج من الناحية الديناميكية.

كما أظهرت نتائج اختبار Jarque–Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز موثوقية التقديرات الإحصائية للنموذج.

إضافة إلى ذلك، لم تظهر نتائج اختبار LM وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، وهو ما يدعم كفاءة التقديرات. كما بين اختبار ARCH أن التباين ثابت عبر الزمن، مما يعني عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وبالتالي فإن النموذج مستقر وصالح للاستخدام في التحليل الاقتصادي.

- **الاستنتاج النهائي من الاختبارات التشخيصية:**

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية، يمكن القول إن نموذج VAR المستخدم في هذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الإحصائية، ويخلو من المشاكل القياسية الأساسية، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024).

11. مناقشة النتائج النهائية للدراسة:

تظهر النتائج القياسية المتحصل عليها من نماذج VAR واختبارات السببية ودوال الاستجابة للصدمات وتحليل تفكيك التباين، صورة شاملة وديناميكية للعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية.

1.11 طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص:

تتفق نتائج تقدير نموذج VAR مع نتائج اختبار سببية غرانجر في الإشارة إلى وجود علاقة تفاعلية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل معنوي إحصائيًا. إلا أن طبيعة هذا التفاعل ليست متجانسة عبر الزمن؛ إذ تبين أن أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يتسم في الغالب بالأثر السلبي في الأجل القصير، مما يعكس وجود ظاهرة المزاحمة (Crowding Out)في الاقتصاد الليبي.

ويُفسَّر ذلك بأن التوسع في الإنفاق الاستثماري العام خلال فترات معينة يؤدي إلى امتصاص جزء من الموارد المالية المتاحة (مثل الائتمان والعمالة ورؤوس الأموال)، إضافة إلى ضعف كفاءة البيئة المؤسسية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على التوسع بالتوازي مع القطاع العام.

في المقابل، تشير بعض النتائج غير المباشرة (مثل استجابة الاستثمار العام للاستثمار الخاص) إلى أن العلاقة ليست أحادية الاتجاه، بل هناك تغذية عكسية تعكس تأثر السياسات العامة بنشاط القطاع الخاص، وإن كان هذا الأثر أقل استقرارًا.

2.11 العلاقة طويلة الأجل:

أظهرت نتائج اختبار Johansen عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأجل مستقرة بين الاستثمار العام والخاص والمتغيرات الكلية خلال فترة الدراسة.

هذا الاستنتاج يعكس خصائص الاقتصاد الليبي، حيث تتسم السياسات الاستثمارية بعدم الاستمرارية نتيجة التقلبات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل العلاقة بين المتغيرات عرضة للتغير الهيكلي وعدم الاستقرار.

3.11 أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية:

توضح نتائج نموذج VAR أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تلعب دورًا مهمًا في تفسير سلوك الاستثمار الخاص:

- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يؤثر إيجابًا على الاستثمار الخاص، مما يعكس أن تحسن النشاط الاقتصادي يعزز الثقة الاستثمارية ويزيد من الطلب الكلي.
- **الائتمان المحلي (CREDIT):** يظهر أثرًا إيجابيًا قويًا، ما يؤكد أهمية التمويل المصرفي في دعم القطاع الخاص، ويشير إلى أن القيود التمويلية تُعد من أبرز معوقات الاستثمار.
- **التضخم (CPI):** يؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة حالة عدم اليقين وتقليل الحوافز الاستثمارية.

وبذلك يتبين أن الاستثمار الخاص في ليبيا لا يتأثر فقط بالاستثمار العام، بل يتحدد أيضًا عبر بيئة الاقتصاد الكلي.

4.11 الاستجابات الديناميكية للصدمات:

تؤكد نتائج دوال الاستجابة للصدمات (IRF) أن أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يكون:

- **سالبًا في الأجل القصير** (ذروة التأثير في السنة الثانية).
- ثم يتلاشى تدريجيًا ليصبح غير معنوي في الأجل الطويل.

وهذا يعزز فرضية المزاحمة قصيرة الأجل.

في المقابل:

- صدمة GDP تؤدي إلى استجابة موجبة للاستثمار الخاص.
- صدمة الائتمان المحلي تدعم الاستثمار الخاص بشكل واضح.
- بينما صدمة التضخم تؤدي إلى أثر سلبي ضعيف ومؤقت.

وبذلك يظهر أن الاستثمار الخاص أكثر حساسية لعوامل النمو والتمويل مقارنة بالسياسات الاستثمارية العامة.

5.11 تفكيك التباين:

تظهر نتائج تحليل تفكيك التباين أن:

- الاستثمار الخاص يعتمد في البداية على صدماته الذاتية بشكل شبه كامل.
- لكن مع مرور الزمن، يزداد تأثير:
  - الاستثمار العام.
  - الائتمان المحلي.
  - الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يشير إلى أن العوامل الكلية تصبح أكثر أهمية في تفسير تقلبات الاستثمار الخاص في الأجل المتوسط والطويل، رغم استمرار تأثير المزاحمة.

6.11 التفسير الاقتصادي العام:

يمكن تفسير هذه النتائج ضمن سياق الاقتصاد الليبي الذي يتميز بـ:

- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- ضعف تنويع الاقتصاد.
- تقلبات الإيرادات النفطية.
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية.
- محدودية تطور الأسواق المالية.

هذه العوامل مجتمعة تخلق بيئة تجعل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص غير مستقرة ومتذبذبة، وتؤدي إلى ظهور آثار مزاحمة في المدى القصير، مع غياب تكامل طويل الأجل.

7.11 الخلاصة النهائية:

بناءً على مجمل النتائج، يمكن القول إن:

- العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ليبيا هي علاقة ديناميكية متبادلة وليست خطية.
- تسودها في الأجل القصير ظاهرة المزاحمة.
- بينما يغيب عنها التوازن طويل الأجل المستقر.
- ويظل الاستثمار الخاص حساسًا بدرجة أكبر تجاه النمو الاقتصادي والائتمان المحلي مقارنة بالإنفاق الاستثماري العام.

وعليه، فإن تحسين أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص يتطلب إعادة توجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية والخدمات الإنتاجية، وتعزيز البيئة المؤسسية والتمويلية، بما يسمح بتحويل العلاقة من علاقة مزاحمة إلى علاقة تكاملية أكثر استدامة.

12. مناقشة النتائج:

1.12 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة تزاحميه بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وهو ما يظهر بوضوح في حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024). فقد بينت نتائج نموذج VAR ودوال الاستجابة للصدمات وجود أثر سلبي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص، وهو ما يتسق مع نتائج دراسات مثل (Barik & Mohanty, 2019) و (Dash, 2016) و(الحاج واطويري، 2020) التي أكدت أن التوسع في الاستثمار العام قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، خاصة في الاقتصادات التي تعاني من محدودية الموارد المالية وضعف كفاءة تخصيصها.

وفي المقابل، تختلف نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات التي وجدت علاقة تكاملية بين الاستثمارين، مثل دراسات (Bahal et al., 2018) (Nguyen & Trinh, 2018) و(Xu & Yan, 2014)، والتي أكدت أن الاستثمار العام في البنية التحتية والخدمات الأساسية يمكن أن يحفز الاستثمار الخاص ويؤدي إلى علاقة "Crowding In". ويمكن تفسير هذا الاختلاف بطبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط، حيث غالبًا ما يتجه الاستثمار العام نحو قطاعات غير إنتاجية أو يتأثر بالتقلبات السياسية، مما يقلل من أثره التحفيزي المتوقع.

كما أن نتائج الدراسة الحالية تتماشى مع ما أشارت إليه بعض الدراسات القطاعية مثل (Fujii et al., 2013) التي أكدت أن أثر الاستثمار العام ليس موحدًا، بل يختلف حسب طبيعة الإنفاق العام وجودته، وهو ما يفسر تذبذب العلاقة في ليبيا خلال فترات مختلفة، خاصة بعد الانقسام السياسي وجائحة كورونا.

2.12 مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

1–الفرضية الرئيسة: تنص الفرضية الرئيسة على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024).

النتيجة: تم قبول الفرضية الرئيسة، حيث أظهرت نتائج نموذج VAR ودوال الاستجابة للصدمات وجود أثر سلبي ومعنوي للاستثمار العام على الاستثمار الخاص، بما يعكس وجود علاقة تزاحمية بين المتغيرين.

2–الفرضية الفرعية الأولى: تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

النتيجة: تم رفض هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج اختبار Johansen عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأجل خلال فترة الدراسة.

3–الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أن المتغيرات الاقتصادية الكلية(GDP ، CPI، CREDIT)تؤثر معنويًا على الاستثمار الخاص.

النتيجة: تم قبول هذه الفرضية جزئيًا، حيث أظهرت النتائج أن:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يؤثر إيجابيًا على الاستثمار الخاص

- الائتمان المحلي (CREDIT) له أثر إيجابي معنوي
- بينما كان لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) أثر سلبي

وبالتالي فإن تأثير المتغيرات الكلية على الاستثمار الخاص كان معنويًا لكنه غير متجانس في الاتجاه.

4–الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أن الاستثمار الخاص يستجيب معنويًا للصدمات الناتجة عن الاستثمار العام.

النتيجة: تم قبول هذه الفرضية، حيث بينت دوال الاستجابة للصدمات (IRF) وجود استجابة سلبية واضحة للاستثمار الخاص تجاه صدمة الاستثمار العام، خاصة في الأجل القصير، مع تلاشي الأثر تدريجيًا في الأجل الطويل.

يمكن القول إن النتائج التجريبية للدراسة تؤكد أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي تتسم بطابع تزاحمي في الأجل القصير، دون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مع وجود دور مهم للمتغيرات الاقتصادية الكلية في تفسير سلوك الاستثمار الخاص. كما أن الصدمات الهيكلية مثل الانقسام السياسي وجائحة كورونا ساهمت في تعزيز هذا النمط وإبرازه بشكل أكثر وضوحًا خلال فترة الدراسة.

13. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة إعادة توجيه الاستثمار العام نحو المشاريع التكميلية التي تدعم القطاع الخاص بدلًا من مزاحمته .
2. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لضمان تكامل الأدوار الاستثمارية وتحسين كفاءة الإنفاق .
3. العمل على تطوير القطاع المالي والمصرفي، وزيادة قدرة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، لما له من أثر إيجابي في تحفيز الاستثمار .
4. السيطرة على معدلات التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية مستقرة، لما لذلك من دور في تحسين بيئة الاستثمار .
5. تحسين مناخ الأعمال وتقليل القيود الإدارية والقانونية أمام المستثمرين في القطاع الخاص .
6. تبني سياسات اقتصادية طويلة الأجل تضمن استقرار الإنفاق الاستثماري العام وتجنب التقلبات الحادة.

14. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2024)، وذلك باستخدام منهجية قياسية تعتمد على نماذج السلاسل الزمنية الحديثة، بما في ذلك اختبار جذر الوحدة (ADF)، واختبار التكامل المشترك (Johansen)، ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، إضافة إلى دوال الاستجابة للصدمات (IRF) وتحليل تفكيك التباين (Variance Decomposition).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها وجود علاقة سلبية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الأجل القصير، بما يدعم فرضية المزاحمة (Crowding Out)، في حين يتراجع هذا الأثر تدريجيًا في الأجل الطويل، كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي، تلعب دورًا مهمًا في دعم الاستثمار الخاص، بينما يؤثر التضخم سلبًا عليه.

كما بينت النتائج الديناميكية أن تأثير الصدمات الاقتصادية ليس ثابتًا، بل يتغير عبر الزمن، حيث يكون قويًا في المدى القصير ثم يتلاشى تدريجيًا في المدى الطويل، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على التقلبات في النشاط الاقتصادي والسياسات المالية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ليبيا هي علاقة ديناميكية غير مستقرة، تتأثر بالظروف الاقتصادية الكلية وكفاءة إدارة الإنفاق العام

المراجع:

البنك الدولي (2024) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) واشنطن: البنك الدولي.

الحاج، محمد، والطويري، عبد الناصر (2020) العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة 1990–2020، مجلة الدراسات الاقتصادية.

العلي، أحمد، والعباسي، محمد (2013) العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في بعض الدول الآسيوية، مجلة الاقتصاد والتنمية.

العلي، مسلم، والعباسي، مروان (2018) العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية: دراسة قياسية للفترة (1980–2009، مجلة تنمية الرافدين، 37(119)، ص 10–24.

مصرف ليبيا المركزي (2024) التقارير الاقتصادية والإحصائية السنوية، طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.

Agenor, P. (2008). Public Infrastructure and Private Investment in Developing Countries, Journal of Development Economics.

Arin, K. P. (2016). Public Investment and Private Investment Nexus: Evidence from Indonesia, *Economic Modelling*.

Bahal, G. (2018). "Does Public Investment Crowd-in Private Investment? Evidence from India." *World Development*.

Barik, R., and Mohanty, R (2019). "Public Investment and Private Investment in India: An ARDL Approach." *Economic Analysis Journal*.

Dash, R, K. (2016). Public Investment and Private Investment in India, *Journal* of Economic Studies.

Fujii, T. (2013). Public Investment and Private Investment in Japan: VAR Evidence, *Asian Economic Journal*.

Johansen, S. (1991). Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, *Econometrica* 59 (6): 1551–1580.

Lütkepohl, H., and Markus, K. (2004). Applied Time Series Econometrics. Cambridge: Cambridge University Press.

Muyambiri, B. (2010). The Relationship between Public and Private Investment in Zimbabwe, *African Journal of Economic Studies*.

Nguyen, T., and Trinh, B (2018). Public Investment and Private Investment in Vietnam: A VAR Analysis, *Economic Change and Restructuring*.

Said, S, E., and Dickey, A, D (1984). Testing for Unit Roots in Autoregressive-Moving Average Models of Unknown Order, *Biometrika* 71 (3): 599–607.

Xu, Y., and Yan. Y (2014). Public Investment and Private Investment in China, *China Economic Review*.